وفيها وعلم الله بالاشيا على ما اعطتنا المعلومات من ما هي عليه في نفسها والقدر توقيت ما عليه الاشيا في عينها من غير مزيد فما حكم القضا على الاشيا الا بها وهذا هو سر عين القدر لمن كان له قلب او القا السمع وهو شهيد فلله الحجة البالغة فالحكم بالتحقيق تابع لعين المسألة التي يحكم فيها بما تقتضيه ذاتها فالمحكوم عليه بما هو فيه حاكم على الحاكم ان يحكم عليه بذلك فكل حاكم محكوم عليه بما حكم به وفيه كان الحاكم من كان فتحقق هذه المسألة فان القدر ما جهل الا لشدة ظهوره فلم يعرف وكثر فيه الطلب والالحاح ثم **قال** بعد كلام خارج عن مقصودنا فان الله تعالى اعطا كل شي خلقه فبين لنا بقدر ما بينا وما بينا الا ما علم فحكم به وما علم كما قلناه الا بما اعطاه المعلوم والتوقيت في الاصل للمعلوم والقضا والعلم والارادة والمشية تبع للقدر فسر القدر من اجل العلوم وما يفهمه الله الا لمن يختصه الله بمعرفته التامة انتهى **واظهر منه قول البياضي** في اشارات المرام شرح الاصول المنيفة من كلام ابي حنيفة قال في شرح قوله والناس يصيرون الى ما خلقوا له والى ما جرت به المقادير فيه اشارات **الاولى** كتب جميع المقادير بحسب ما سيقع من اختيارات العباد وجف القلم به فلا يقع الا ما كتب من المقادير **الثانية** ان الناس صائرون بالاختيار الى ما خلقوا له وتعلق به العلم الازلي دون الجبر والاضطرار فيه لانه انما تعلق بالماهية على ما هي عليه في الواقع واليه اشار بقوله صائرون الخ ولم يقل مضطرون وبينه الامام **بقوله** في فصل خلق الاعمال كتبه في اللوح المحفوظ بالوصف دون الحكم بان يفعله العبد باختياره فان القدرة والارادة متوقفان على العلم وعلمه تعالى وان كان فعليا اي غير مستفاد متبوعا في الوجود فهو تابع للمعلوم في الماهية وحكاية له على ما هو عليه من الاختيار الصميم فافهم فانه الصراط المستقيم انتهى **فانظر** ما اصح هذا الكلام وابركه واوضحه وربط قوله فان القدرة والارادة الخ لكنه مع هذا يناقضه في مواضع لانه ذهب اعني الشارح المذكور في مسألة خلق الافعال الى مذهب الاشعرية

كما قدمنا

كما قدمنا من موافقة الماتريدية للاشعرية فتراهم مع هذه الاصول الصحيحة الكبيرة يخلطون اشيا من راي الاشعري كمسألة خلق الافعال وصفة الارادة فتخبط عليهم الكلام ونحو هذا فعل ابن تاج الشريعة وكانه نظر الى اجتماعهم في اللقب المشهور بالنسبة فلابد من تصديقه ولا اجد محملا لمثل هذا المحقق وسعد الدين واضرابهما الا ما لا يناسب الذكر به ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **تنبيه** اما ما جرى عليه الفريقان المعتزلة والاشاعرة من تسمية كل منهم صاحبه القدرية هو لا لاثبات القدرة للعبد وهو لا لنفيها وايهما اولى بالتسمية المثبت او النافي الى غير ذلك من الكلام الفارغ فان كان ذلك اصطلاحا منهم فكيف اقامة الحجة على الاصطلاح ثم كيف يحملون كلام النبي صلى الله عليه وسلم على اصطلاحهم المتجدد وان زعموا ان هذا المعنى مراد النبي صلى الله عليه وسلم فاين البرهان ولا اثر من ذلك من السنة والقران **حكى ابن السبكي في طبقاته** ان الشافعي رضي الله عنه قال القدرية الذين قال النبي صلى الله عليه وسلم القدرية مجوس هذه الامة هم الذين يقولون ان الله تعالى لا يعلم المعاصي حتى تكون **قال اللقاني** وانقرضوا قبل وجود الشافعي وهذا مدلول حديث ابن عمر وغيره من احاديث ذم القدرية **ولذا زعم** بعض المجازفين بقول الامر انف لما حكيناه بعد احد التسميتين من كلام الاشاعرة ونظر الى ما اريد بالقدرية في الحديث فتركب عليه ولا انزه المحققين من الاشاعرة والمعتزلة عن معرفة هذه الدقيقة وتركها اليتم كل منهم ذم خصمه غير ان المعتزلة لم يبلغوا الى التصريح بان الاشاعرة تقول الامر انف ووقع ذلك لبعض الاشاعرة كما ذكرنا **ومن** هذا التركيب تراهم يرمون كثيرا من ائمة المسلمين بالقدر وما اظنه خطر ببال احد من السلف الصالحين قبل ظهور الابتداع فضلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان احدا ينكر اختيار العبد الذي به اقام الله حجته على عباده فمن نفاه فقد نفا حجة الله البالغة ثم جعل ذلك مذموما مراد بالقدر ثم فضلا ان ذكر من جوانب

مبحث تعريف القدرية

Copyright © King Saud University